



انتخبوا رجل التسامح والعضو والحوار انتخبوا علي عبدالله صالح



الاثنين 18 سبتمبر 2006 العدد 1310 No(1310) 18 sep. 2006

الابتكار

علي عبدالله صالح خيارنا الوحيد .. لماذا؟

د. فضل احمد السياني

الرئيس علي عبدالله صالح خيارنا الوحيد وخيار من يريد الإصلاح والتنمية لأنه الوحيد القادر على تنفيذ برنامجه وما تتضمنه من سياسات تنموية.. الرئيس خيارنا الوحيد وخيار من يريد الاستقرار لأنه الوحيد القادر على تحقيق الاستقرار لمؤسساتنا السياسية ويحول دون اصابتها بالعجز والشلل له عملها والذي يؤدي الى حدوث أزمة دستورية ولاستبدال على ذلك يمكننا القول: ان دور رئيس الدولة في توجيه السياسة العامة في الدول ذات النظام الجمهوري يعتمد على تأييد البرلمان له فالرئيس وان كان هو صانع السياسة او الموجه لها او المبادر اليها فإنها لا تجد طريقها الى التنفيذ إلا اذا كانت محللاً للتأييد والموافقة من قبل البرلمان فالرئيس او الفرع التنفيذي وان كان هو الذي يقوم بإعداد مشروعات القوانين التي يحتاجها لتنفيذ سياسته وبرنامجه الذي اختر بناء عليه فإن البرلمان هو الذي يوافق عليها والرئيس وان كان هو الذي يقوم بتحديد الأموال اللازمة لتنفيذ سياسته «الميزانية» فالبرلمان هو الذي يوافق عليها.

والرئيس وان كان يقوم بإبرام المعاهدات والاتفاقيات فالبرلمان هو الذي يوافق عليها والرئيس وان كان يشكل الحكومة فلا بد ان يحصل تشكيلها على تأييد البرلمان والرئيس في النظام الرئاسي وان كان يقوم بتعيين الوزراء وشاغلي الوظائف القيادية العليا الذين يستعين بهم في تنفيذ سياسته فالبرلمان هو الذي يوافق عليهم وعلى ذلك فإن سياسة الرئيس لا تعمل ما لم تلق تأييداً وموافقة من قبل البرلمان.

ووجود الأحزاب السياسية وبالنظر الى تأثيرها في النظام السياسي نجد ان انتماء رئيس الدولة الى الحزب الذي تنتمي اليه الاغلبية في البرلمان تجعل سياسته وبرنامجه محللاً لتأييد وموافقة البرلمان ويؤدي الى تنفيذها بسهولة ويسر لا يسود من توافق وانسجام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وما يؤدي اليه من السير المتكامل لمؤسساتنا.

اما اذا حدث العكس أي اختيار الرئيس من حزب واختيار البرلمان «اغلبته» من حزب آخر فإن سياسته لا تكون محللاً لتأييد وموافقة البرلمان وبذلك يكون برنامجه وما تضمنه من سياسات مجرد برنامج او خبر على ورق يستحيل تنفيذها لافتقارها لموافقة البرلمان وهو ما يصيب اجهزة الدولة وعملها بالشلل بسبب الاختلاف وعدم التوافق بين فرعيها التنفيذي والتشريعي والذي يؤدي في النهاية الى أزمة دستورية.

وإذا كانت التطبيقات كثيرة في التاريخ الدستوري لفرنسا وفي دول أخرى إلا ان المثال الحسي الذي نعيشه هو ما يحدث في فلسطين من أزمة دستورية حادة بين السلطة التنفيذية محمود عباس ابو مازن والذي يتمتع بفتح والمجلس التشريعي واغلبته من حماس وهو ما اسفر عنه نتائج الانتخابيات الاخيرة للمجلس التشريعي.

قال الرئيس الفلسطيني ابو مازن في خطابه الذي افتتح به جلسات المجلس التشريعي في 18 شباط 2006م: «أخواتي وأخواني: ومن موسيقى كركيس منتخب للسلطة الوطنية واطلاقاً من برنامجي الذي انتخبني على أساسه أكد على ما يلي.. اولاً: سنواصل التزامنا برئاسة حكومة بالنتائج المتفاوضة كخيار استراتيجي سياسي واقعي وحيد... فرفض المجلس ليس سياسة التفاوض مع اسرائيل بل رفض حتى الاعتراف بها.

وقد انعكس ذلك سلباً على سياسة الدولة وتوجهاتها وعلى الشعب الفلسطيني وهو وضع لا يقتصر على الدول ذات النظام البرلماني فحسب بل والدول ذات النظام الرئاسي يقول د.عبدالله بو طالب تحليلياً ما يحدث في أمريكا: «حتى الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية وان كان هو الذي يحدد وسياسة السياسة الأمريكية داخلياً وخارجياً يجد نفسه مجبراً على تعديل هذه السياسة وحتى تغييرها ويصبح أقل حرية عندما تتغير الاغلبية في الكونجرس مجلسيه اذا ما حدث ذلك خلال مدة رئاسته على اثر الانتخابيات التشريعية ويوجد معه مضطراً للخضوع او الحكم باتفاق وتراض مع المجلس وخاصة مجلس الشيوخ».

اما ماكس سكمدور فيقول: «يكبر علماء السياسة مبدأ الفصل بين السلطات لما يؤدي اليه من كوابح وتوازنات ينتج عنها عدم فاعلية جهاز الدولة عندما يفوز حزب معين بمنصب الرئاسة في عين الوقت الذي يسيطر فيه الحزب الآخر على الكونجرس» وعلى ذلك فإن الرئيس خيارنا الوحيد وخيار من يريد الإصلاح والتنمية لأنه الوحيد القادر على تنفيذ برنامجه وما اشتمل عليه من سياسات اصلاحية وتنموية لأنها محل لتأييد وموافقة مجلس النواب لكونه رئيس حزب المؤتمر الشعبي العام صاحب الاغلبية في مجلس النواب وهو خيارنا الوحيد لأن اختياره يؤدي الى التوافق والانسجام بين اجهزة الدولة وبما يؤدي الى تنفيذ انشطتها وسياساتها في سهولة ويسر جنباً ما قد يحدث أزمة دستورية.

وهذا هو معيار الاختيار لدى الشعوب الحرة؛ والذي قام بايضاحه تشارلز رول والبريت كاتنرل في بحثهما القيم «الراي العام في مجتمع حر» في تحليلهما للرأي العام في أمريكا والذي جاء فيه: «ان المسألة ليست هي هل الشعب يوافق او لا يوافق على سياسة معينة او على الزعيم الذي ينادي بها بل هو شعور الشعب وثقته فيمن يستطيع مواجهة المشاكل ومعالجتها وهو لذلك لا يحكم على زعمائه بسبب ما تضمنه سياساتهم وبرامجهم بل مدى قوتهم في السيطرة على هذه السياسات».

استاذ القانون العام المساعد- جامعة صنعاء

البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي العام

رؤية عملية لتطوير التعليم ومواكبة التقدم التكنولوجي

أد/عبدالصمد عبد الملك هزاع

للتعليم أهمية بالغة في حياة المجتمعات، ويحظى باهتمام متزايد من الدول باعتباره المنظومة التي تغذي المجتمع بكل احتياجاته من الكوادر البشرية، ومن أهم السبل لإحداث التطور الحضاري والاقتصادي والثقافي والاجتماعي. ويحظى قطاع التعليم في اليمن بأهمية استثنائية، وينتصر قائمة الاتفاقيات الحكومية، وتأتي هذه العناية والاهتمام في سياق الرعاية التي يوليها فخامة الأخ علي عبدالله صالح لبناء الإنسان اليمني، ويحظى التعليم حيزاً مهماً في سلم أولويات التنمية البشرية، من خلال دعم جهود الحكومة في اتجاه توسيع قاعدته، وتطويره، وتوجيه مزيد من الدعم للنهوض به، وزيادة الاستثمار فيه، وتفعيل دوره في التنمية.



الاستثمار. وتتويجاً لتلك الجهود الحافلة بالعطاء يأتي برنامجه الانتخابي ليرسم مؤشرات لتوجهات المرحلة المقبلة، ليعطي أولوية قصوى في البرنامج لتطوير الإنسان، لإيمانه العميق بهذا المبدأ الذي لا يتغير، مفرداً فخامته حيزاً واسعاً واهتماماً كبيراً للتعليم، من منطلق ان تقدم المجتمعات ورفقيها يرتبط بشكل أساسي بنوعية إعداد وتأهيل الكادر البشري الواعي والمثقف، والمتسلح بالمعارف والمهارات، التي تجعله قادراً على مواكبة التطورات المتلاحقة في شتى المجالات لاسمياً في بناء اقتصاد المعرفة الذي يلعب فيه التعليم والبحث والتجديد الأدوار الأولى، والذي يشكل فيه النواة الإنسانية والإبداع الجماعي العامل الأكبر، ويتميز في الاستثمار في المعرفة والتعلم مدى الحياة، والبحث والتطوير، واستخدام التقنيات الحديثة، وشبكات الاتصالات لتهيئة أرضية ملائمة وبناء تحفة تنمية تستخدم التجديد والإبداع. وبالنسبة لبرنامج الانتخابي الاهتمام بالبحث وإنشاء المراكز الخاصة بالبحث والتطوير لرفع مردودية القطاعات الاقتصادية، وزيادة الإنتاجية، وسد الفجوة بينه وبين إعداده للباحثين واستقطاب لأخصائ الكوادر، لتشكل طليعة من الباحثين في الحقل العلمي والتقني والواعدة. لتحقيق نوعية راقية للبحوث النظرية والتطبيقية والتكنولوجية كل ذلك مستحق من خلال مخرجات منظومة التعليم وعلى وجه الخصوص مؤسسات التعليم العالي والتقني والفني، والتي يوليها البرنامج الانتخابي عناية واهتماماً خاصاً من خلال التركيز على عوامل التميز المتعددة والمتكاملة. كما أولى فخامته للبحث العلمي المزيد من الرعاية والدعم، باعتباره مفتاح النمو وميدان التحدي الرئيسي، كما اعتبره فخامته.

فالاستثمار في الموارد المعرفية لا يمكن كافيًا ما لم تسنده منظومة بحثية وتطويرية راقية والربط بين قطاعات الإنتاج بمختلف أشكالها، والإنتاج الفكري، مع عدم إغفال البنية التحتية عالية الجودة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخيرها لخدمة عملية التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية وبناء مجتمع يتجه نحو اقتصاد عالمي مبني على المعرفة. وبالاعتماد على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحرك الرئيسي للاقتصاديات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويساهم في دعم الاستراتيجيات الرامية إلى التحول إلى الاقتصاد المعرفي، ومن هذا المنطلق تطرق إليه البرنامج وسلط الضوء على هذا الجانب الحيوي المهم، والذي لا يمكن الاستفادة منه دون وجود إمكانيات وفدرات مادية وبشرية لأن قوة الاقتصاد الوطني والتقدم والأزدهار يعتمد على الموارد البشرية المؤهلة والقدرات الإبداعية لدى أفراد المجتمع، التي تشكل العنصر الرئيسي في استيعاب واستغلال التكنولوجيا الحديثة لمعالجة المعلومات وتطبيق المعرفة لتحقيق التنمية المنشودة.

توجهات مواكبة للتقدم التكنولوجي

من هنا كانت التوجهات لتطوير التعليم مواكبة التقدم التكنولوجي وإعداد المهارات والقدرات المعرفية، ورفع مستوى الأداء، والتركيز على النوعية كما سبقت الإشارة، وكما تطرق إليها البرنامج الانتخابي، في تسلسل متناغم ومنطقي ومضارب مع بقية عناصر التنمية والتطوير في مختلف مناحي الحياة، وخاصة مايتعلق بالشفافية والديمقراطية والنمو الاقتصادي التي تساهم على تهيئة البيئة المناسبة لتنمية القدرات الإبداعية في المجتمعات والتي باستغلالها بطرق مثلى تساهم في توفير حياة أفضل للمواطنين. كما ركز البرنامج على إعطاء عناية خاصة للأطفال في التعامل مع التقدم التكنولوجي لاسمياً مايتعلق بالتعليم والتعلم، وتنمية القدرات الإبداعية والتفكير الخلاق لديهم، لأن الأطفال هم أهم موارد التنمية، والتقدم والأزدهار الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وعليهم يعتمد عالم الغد.

وأولى البرنامج اهتماماً خاصاً بالمتفوقين، ورعاية المبدعين والموهوبين بالإضافة إلى المعلمين والتربويين، وضرورة تحقيق استقرار معيشي ووظيفي لهم. كما شدّد على أهمية بناء القدرات لاساتذة الجامعات والكليات، ورفع مستوى معيشتهم، وتحديث أساليب وطرق التعليم وتقنياته كما لم يقلق البرنامج التطرق إلى الاهتمام بتعليم الكبار ومحو الأمية، وتقليص نسبها وخفض معدلاتها وبأبى الترتيب في البرنامج الانتخابي على معالجة هذه الآفة، ووضع خطط طموحة للتخلص منها وتقديم الحوافز المناسبة لتشجيع الأيمن على التعليم، ونصيرهم بأهمية النخلص من النقص الذي يعانون منه، وللوصول بالمجتمع إلى اللامية. كما ان هناك ضرورة في نفس الوقت لمعالجة مشكلة التسرب في التعليم الإزامي التي تساهم في تزايد أعداد الأميين، ما يطيل الفترة التي يمكن خلالها معالجة الأمية، وهذا ماركز عليه البرنامج الانتخابي من خلال التأكيد على مجانية التعليم وتخفيض الرسوم الدراسية لإتاحة الفرصة للجميع. وبهذا نلاحظ التميز العميق في البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي العام، وربط محاوره المختلف بعضها ببعض.

أولي البرنامج اهتماماً خاصاً بالمتفوقين ورعاية المبدعين والموهوبين.. تحقيق استقرار معيشي وظي في للمعلمين دعم ورعاية البحث العلمي باعتباره مفتاح النمو وميدان التحدي الرئيسي

الشعب العام. ولعل من أهم التحديات التي تواجه التعليم هي متطلبات الجودة والنوعية، وتعزيز الكفاءة المؤسسية، وتخفيف العبء على موازنة الدولة بتنوع مصادر التمويل. إن تحقيق استجابة جادة لهذه التحديات تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح، لتأمين مطالب التميز والإبداع في التعليم، وهو المطلب الأكثر إلحاحاً، والذي لن يتحقق إلا من خلال مؤسسات تعليمية فاعلة، تعمل على تنوع الفرض التعليمية والإعداد والتأهيل للكوادر في كافة التخصصات التي يحتاجها المجتمع للنهوض والرفي وهذا ما تم التطرق إليه في البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس. وإن التمتع مؤشرات التعليم في اليمن يلاحظ التوجه الجاد للدولة في تأسيس تعليم متطور، استجابة لتوجهات فخامة الرئيس وإصراره المستمر على ضرورة التغيير بانتهاج أسلوب التخطيط الاستراتيجي، والاستعداد لمواجهة المستقبل والتغلب على التحديات.

وترجمت تلك الاستجابة من خلال رؤية مستقبليمة لاستراتيجيات تطوير التعليم، تبنتها الوزارات المعنية الثلاث (وزارة التربية والتعليم، وزارة الثقافة والفني والمهني ووزارة التعليم العالي)، والتي لم تترك فقط على حل المشاكل الانية التي تواجه التعليم، بل تتعداهما إلى تطوير وتعزيز القدرة المؤسسية وتنوع مآكل وبرامج ومؤسساته، وتنوع مصادر تمويله، وتشكيل نظام جديد للتعليم يتسم بالجودة والمشاركة الواسعة وتعقد المسارات، وتنجويد المخرجات، ويساهم بفاعلية في تحسين نوعية الحياة وخدمة المجتمع. كل ذلك يأتي في إطار الاهتمام المتقطع النظير لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح بالعنصر البشري، وتكريس الجهود لبناء الإنسان وإعداده، وتأهيله لكن قادراً على التعايش مع عصره، والتفاعل الخلاق مع التطورات الحضارية والتكنولوجية لقد واثت توجيهات فخامته خلال السنوات الماضية للحكومة بإعطاء أهمية كبرى للتنمية البشرية، ولذلك وجه ببذل المزيد من الجهود لتطوير ونشر الجامعات ومراكز البحث العلمي.

توجه جاد

إن التوجه الجاد الذي يولي به فخامته لتطوير الإنسان اليمني خلال مسيرته التنموية نابع من ثقته الأكيدة بان الإنسان عنصراً أساسياً في التنمية المستدامة فهو أداتها وهدفها في نفس الوقت، وتنميتها ليست مجرد تنمية علمية تكنولوجية، بل أيضاً تنمية المجتمعات والثقافية والنفسية والأخلاقية، وغيرها من المجالات، وإيمان فخامته بان الاستثمار في العنصر البشري هو أفضل أنواع

والجمهورية اليمنية، وهي تمر بمرحلة حاسمة من مراحل النمو الاقتصادي، بحاجة إلى التركيز على التعليم، لتحقيق حد أعلى من النجاحات، في المجالات التنموية المختلفة، من خلال تأهيل كادر بشري قادر على التعامل مع التقنيات الحديثة وتوظيفها لصالح التنمية، ولتنفيذ توجيهات القيادة السياسية في هذا المجال ولتحقيق التنمية الشاملة بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، عكفت الحكومة على وضع الخطط لتحقيق هذا الهدف، لإراقتها ان التنمية الشاملة بحاجة إلى أعداد كبيرة من الكفاءات العلمية المبررة والمستويات والمهارات المختلفة والتي تلبى احتياجات مؤسسات العمل المنتجة، وتضيف جديداً إلى الناتج القومي.

وإذا كانت دواعي التنمية الشاملة، الاجتماعية والاقتصادية، تتطلب بصفة عامة الاهتمام بالتنمية البشرية، والنهوض بها، في عملية مستمرة لا تتوقف، فإن من أولويات هذا الاهتمام رفع كفاءة مؤسسات التعليم الحالية، والرفي بمستوى مخرجاتها، وتطويرها على النحو الذي يلبي متطلبات التنمية، واحتياجات سوق العمل في المستقبل القريب والبعيد، بالإضافة إلى التوسع في إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة، والتي ستمثل إضافة نوعية للمؤسسات التعليمية الحالية، وتسمح وتكامل في وجودها وعطائها مع متطلبات استخدامه على أن يكون هذا التوسع في الاتجاه الصحيح، وفي التخصصات المطلوبة التي تساهم في الدفع بعجلة التنمية وتحافظ على ديمومتها.

تنمية شاملة

وقد ساهم التعليم طيلة السنوات الماضية في التنمية الشاملة للمجتمع اليمني، وذلك بأعداد جملة من القيادات التي تتمتع بكفاءة علمية وتقنية في العديد من المجالات، غير ان التعليم أصبح خلال العقود الماضية عرضة للانقادات نتيجة اعتماد طرق التلقين والحفظ التي تفقد الأجيال عادة التفكير الإبداعي والقدرة على التحليل وتفسير المشكلات، وما ينتج عن ذلك من عدم استخدام للتفكير العلمي البناء، فبعثت نتيجة لذلك المجتمع من قلة في الأفراد القادرين على تقديم مبادرات فكرية، وتبذل الابتكارات والتجديد، وبطل المجتمع معتمداً على ما تقدمه له استخدام الأكثر تقدماً، فبعثت في ضعف القدرة على استخدام ما ينتجه الآخرون من تقنيات، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة استخدامه لتلك التقنيات كما تنحسر قدرة هذا المجتمع على مواكبة التطورات المتلاحقة وبوتيرة متسارعة.. ولهذا برزت هناك ضرورة للمراجعة الشاملة للخطط والبرامج التعليمية

في المستقبل المضمرة، وتالياً تعزيز التركيز على ذلك في البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر

